مجلة شهرية، محكمة متعددة التخصصات
تعنى بنشر الدراسات والأبحاث في مجالات العلوم
القانونية، الإنسانية، الاجتماعية، والاقتصادية

المدير المسؤول ورئيس التحرير: انس المستقل

مجلة المقالات الدولية

INTERNATIONAL ARTICLES JOURNAL

العدد العاشر Eighth Issue

مارس March 2026

الرقم المعياري الدولي : e-ISSN : 3085 - 5039

رقم الصحافة : Press number : 1/2025

10

مجلة المقالات الدولية

العدد العاشر، مارس 2026

e-ISSN : 3085 - 5039

مجلة المقالات الدولية
INTERNATIONAL ARTICLES JOURNAL

كلمة العدد

بسم الله الرحمن الرحيم

يسر مجلة المقالات الدولية أن تضع بين أيدي القراء والباحثين العدد العاشر، في سياق رسالتها العلمية الرامية إلى دعم البحث الأكاديمي الرصين، وترسيخ ثقافة النشر العلمي الموثوق. ونغتنم هذه المناسبة للتذكير بفهرسة المجلة ضمن معامل التأثير العربي (AIF)، بما يمثله ذلك من اعتراف علمي رسمي، وكونه أحد المعايير المعتمدة في تصنيف الجامعات العربية ضمن أول تصنيف عربي للجامعات. كما نعتز باستمرار إدراج المجلة ضمن International Scientific Indexing (ISI)، في خطوة نوعية تجسد ثقة الأوساط العلمية في جودة ما تنشره المجلة، وتسهم في توسيع دائرة انتشار البحوث المنشورة بها وتعزيز أثرها العلمي.وإذ نقدم هذا العدد بما يضمّه من بحوث ودراسات متنوعة، فإننا نؤكد التزامنا الثابت بالتحكيم العلمي الدقيق، والأخلاقيات البحثية الراسخة، ومعايير الجودة والشفافية، بما يخدم قيم التميز والمعرفة، ويدعم الباحثين في إنتاج علمي رفيع يسهم في تطوير الفكر ومواكبة قضايا الواقع.

والله ولي التوفيق

رئيس التحرير

Arab Impact Factor

INTERNATIONAL Scientific Indexing

ISSN INTERNATIONAL STANDARD SERIAL NUMBER

OPEN ACCESS

ORCID

مجلة المقالات الدولية

INTERNATIONAL ARTICLES JOURNAL

IAJ

مجلة علمية، شهرية، محكمة متعددة التخصصات، تعنى بنشر الدراسات والأبحاث في مجالات العلوم الإنسانية، الاجتماعية، والاقتصادية.

الرقم المعياري الدولي: ISSN : 3085 - 5039 رقم الصحافة : Press number: 2025 / 1 العدد 10، مارس 2026

اللجان العلمية

أنس المستقل

المدير المسؤول ورئيس التحرير

الهيئة الإستشارية

د. يونس وحالو

نائب العميد المكلف بالبحث العلمي والتعاون الجامعي كلية العلوم القانونية والسياسية جامعة ابن طفيل بالقنيطرة

د. المختار الطبطبي

نائب العميد المكلف بالشؤون البيداغوجية كلية العلوم القانونية واالقتصادية والاجتماعية بعين السبع جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء

د. رشيد المدور

أستاذ جامعي جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء عضو المجلس الدستوري سابقا مدير مجلة دفاتر برلمانية

د. سعيد خمري

أستاذ جامعي جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء مدير مختبر القانون العام وحقوق الإنسان

د. كمال هشومي

أستاذ جامعي جامعة محمد الخامس بالرباط المنسق البيداغوجي لماستر الدراسات السياسية والمؤسساتية المعمقة

د. مهند العيساوي

مستشار رئيس مجلس النواب العراقي لشؤون الصياغة التشريعية أستاذ القانون العام الدولي في الجامعة العراقية

د. المهدي منشيد

أستاذ جامعي كلية العلوم القانونية واالقتصادية والاجتماعية المحمدية جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء

Riccardo Pelizzo

نائب العميد المكلف بالشؤون الأكاديمية بجامعة نزاربايف بكازاخستان

دة. وفاء الفيلالي

أستاذة جامعية كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية جامعة سويسي جامعة محمد الخامس بالرباط

دة. صليحة بوعكاكة

أستاذة جامعية كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية جامعة سيدي محمد بن عبد الله بفاس

لجنة التقرير والتحكيم

د. طه لحميداني

أستاذ جامعي كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية جامعة سويسي محمد الخامس بالرباط

د. عبد الحق بلفقيه

أستاذ جامعي كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية جامعة سيدي محمد بن عبد الله بفاس

د. بدر بوخلوف

أستاذ جامعي كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية جامعة مولاي إسماعيل بمكناس المدير التنفيذي للمركز الوطني للدراسات القانونية والحقوقية

دة. حكيمة مؤدن

أستاذة جامعية كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية المحمدية جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء مديرة مجلة إصدارات

د. احمد ميساوي

أستاذ جامعي كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية المحمدية جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء

د. إبراهيم رضا

أستاذ جامعي كلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة القاضي عياض بمراكش

د. زكرياء أقنوش

أستاذ جامعي كلية العلوم بالكلية المتعددة التخصصات الرشيدية

د. أحمد أعراب

أستاذ جامعي كلية العلوم بالكلية المتعددة التخصصات بالناضور

د. إبراهيم أيت وركان

أستاذ جامعي كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية جامعة شعيب الدكالي بالجديدة

د. محمد ملاح

أستاذ جامعي كلية العلوم بالكلية المتعددة التخصصات بالناضور

د. عبد الحي الغربة

أستاذ جامعي كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية المحمدية جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء

محتويات العدد

3-24	**النخب السياسية الحزبية بالمغرب وتحديات بناء الدولة الديمقراطية** أميمة حيمي
25-48	**La transition vers la ville durable au Maroc : Enjeux et perspectives pour la région Fès-Meknès** Bourakadi Omayma - Abbadi Idriss - Labiad Samira
49-66	**نزع السلاح النووي كأولويات في النظام العالمي الجديد: "البرنامج النووي الإيراني نموذجا"** عبدالكريم جعفري
67-83	**التحالفات الدبلوماسية الاقتصادية الجماعية للسياسة الخارجية القطرية** احمد غصاب مبارك الفهيد الهاجري
84-100	**التفسير الموضوعي وفلسفة منهاج مادة التربية الإسلامية: مقاربة تأصيلية تحليلية** المصطفى الشويخي و محمد امشيش
101-141	**استشراف مستقبل الأثبات في المعاملات التجارية باستخدام الدفاتر التجارية الإلكترونية** عادل جمال محمد أحمد
142-161	**Le rôle stratégique des collectivités territoriales dans l'essor de l'économie bleue durable au Maroc** Ghita BADROUN -Oussama BENCHANAA
162-178	**الخصائص السيكومترية لأدوات قياس المرونة النفسية وفق نموذج (ACT) لدى المهنيين العاملين مع الأشخاص ذوي اضطراب طيف التوحد في السياق المغربي** أحمد مماح - خديجة وادي

International Articles Journal
مجلة المقالات الدولية
A peer-reviewed, multidisciplinary journal
مجلة محكمة، متعددة التخصصات
Issue 10, March 2026
العدد 10، مارس 2026
IAJ

التحالفات الدبلوماسية الاقتصادية الجماعية للسياسة الخارجية القطرية

Collective economic and diplomatic alliances of Qatari foreign policy

احمد غصاب مبارك الفهيد الهاجري
باحث بسلك الدكتوراة بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية السويسي، جامعة محمد الخامس، الرباط.

Ahmad GHASSAB M F AL-HAJRI
PhD researcher, Faculty of law, Economic and Social Sciences, Souissi, Mohammed V University, Rabat.

المستخلص:

شهدت العقود الأربعة المنصرمة تنامياً متصاعداً لتشكيل المجموعات الاقتصادية التي أخذت على عاتقها عقد قمم عالمية للتباحث والتدارس بشؤون الاقتصاد العالمي والتحولات والمتغيرات بمختلف الجوانب التي يشهدها المجتمع الدولي نتيجة العولمة والتي تحتاج إلى تبني جهد جماعي لوضع حد للتداعيات السلبية لهذه التحولات على مسيرة التقدم والتنمية في الاقتصادات المتقدمة والاقتصادات الصاعدة والنامية.

الكلمات المفتاحية:

التحالفات ؛ الدبلوماسية ؛ الدبلوماسية الاقتصادية ؛ السياسة الخارجية القطرية .

Abstract :

The past four decades have witnessed a growing trend in the formation of economic groups that have taken it upon themselves to hold global summits to discuss and deliberate on the affairs of the global economy and the transformations and changes in various aspects that the international community is experiencing as a result of globalization, which require adopting a collective effort to put an end to the negative repercussions of these transformations on the progress and development of advanced, emerging and developing economies.

Keywords :

Alliances; diplomacy; economic diplomacy; Qatari foreign policy.

مقدمة:

أصبحت الدبلوماسية الاقتصادية في العصر الحديث من أهم الدعائم التي ترتكز عليها السياسة الخارجية للدول، في ظل التحولات العميقة التي شهدها النظام الدولي، والتي جعلت من الاقتصاد فاعلا مركزيا في توجيه العلاقات بين الدول، إلى جانب الأبعاد السياسية والأمنية. فالمصالح الاقتصادية، وتنمية المبادلات التجارية، وجذب رؤوس الأموال والاستثمارات، وإقامة الشراكات التنموية، غدت جميعها عناصر حاسمة في بناء المكانة الدولية للدول وتعزيز نفوذها الخارجي. ومن هذا المنطلق، برزت الدبلوماسية الاقتصادية الجماعية ومتعددة الأطراف باعتبارها إطارا مؤسسيا واستراتيجيا يتيح للدول، خاصة الصغرى والمتوسطة، توسيع هامش تأثيرها وتعظيم مكاسبها عبر العمل المشترك داخل التكتلات والمنظمات الإقليمية والدولية. وتُعد دولة قطر من بين النماذج البارزة التي نجحت في استثمار هذا التوجه الدبلوماسي لتدعيم حضورها الاقتصادي، وتعزيز تنافسيتها، وتثبيت موقعها ضمن بنية الاقتصاد العالمي.

تقوم الدبلوماسية الاقتصادية الجماعية على التنسيق بين مجموعة من الدول لتحقيق أهداف اقتصادية مشتركة، سواء عبر التكتلات الإقليمية أو المنظمات الدولية، بينما تشير الدبلوماسية متعددة الأطراف إلى انخراط الدولة في مؤسسات دولية تضم عددًا كبيرًا من الدول بهدف صياغة قواعد ومعايير تنظم العلاقات الاقتصادية العالمية. وقد أدركت قطر، بحكم موقعها الجغرافي وحجمها السكاني المحدود مقارنة بمواردها الاقتصادية الكبيرة، أهمية العمل في الأطر الجماعية لتعزيز أمنها الاقتصادي وتنويع شراكاتها الدولية.

انطلاقا من رؤيتها الاستراتيجية، خاصة في إطار رؤية قطر الوطنية 2030، تبنّت الدولة سياسة خارجية تقوم على الانفتاح الاقتصادي، وتعزيز التعاون الدولي، والمشاركة الفاعلة في صياغة السياسات الاقتصادية العالمية. ويظهر ذلك جليًا في انخراطها النشط في عدد من المنظمات الاقتصادية متعددة الأطراف، مثل منظمة التجارة العالمية، التي تمثل الإطار القانوني لتنظيم التجارة الدولية، حيث تلتزم قطر بقواعد التجارة الحرة وتسعى إلى دعم نظام تجاري عالمي قائم على الشفافية وعدم التمييز.

كما تلعب قطر دورًا مهمًا في إطار المنظمات الإقليمية، وعلى رأسها مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الذي يشكل منصة للتكامل الاقتصادي الخليجي من خلال الاتحاد الجمركي والسوق الخليجية المشتركة. وقد أسهم هذا الإطار الجماعي في تعزيز التبادل التجاري، وتنسيق السياسات المالية والنقدية، وتسهيل حركة رؤوس الأموال والسلع بين الدول الأعضاء، ما انعكس إيجابًا على الاقتصاد القطري.

وعلى الصعيد العالمي، تُعد قطر عضوًا فاعلًا في منظمة الأمم المتحدة ومؤسساتها الاقتصادية، حيث تسهم في دعم جهود التنمية المستدامة، وتمويل المبادرات التنموية في الدول النامية، وتعزيز الشراكات الدولية في مجالات الطاقة والبنية التحتية والاستثمار. كما تُعد مشاركتها في منتديات اقتصادية دولية، مثل

الاجتماعات السنوية للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، جزءًا من استراتيجيتها لتعزيز حضورها في الحوكمة الاقتصادية العالمية.

وتكتسب الدبلوماسية الاقتصادية القطرية بعدًا خاصًا من خلال توظيف أدواتها السيادية، مثل الاستثمارات الخارجية والشراكات الاستراتيجية، لتوسيع شبكة علاقاتها الاقتصادية. ففي ظل التحولات التي يشهدها الاقتصاد العالمي، بما في ذلك التغيرات في أسواق الطاقة وسلاسل الإمداد العالمية، حرصت قطر على تنويع أسواقها وشركائها، وعدم الاعتماد على محور واحد، وهو ما يعكس فهمًا عميقًا لأهمية التعددية الاقتصادية في تحقيق الاستقرار والاستدامة.

انطلاقًا مما سبق، تتمثل إشكالية الموضوع في التساؤل الرئيس الآتي:

إلى أي مدى أسهمت الدبلوماسية الاقتصادية الجماعية ومتعددة الأطراف في تعزيز المكانة الاقتصادية الدولية لدولة قطر وتحقيق أهدافها التنموية، في ظل التحديات التي يفرضها النظام الاقتصادي العالمي واختلال موازين القوى فيه؟

المطلب الاول:
الدبلوماسية الاقتصادية الجماعية

الفقرة الاولى: الدبلوماسية الاقتصادية الجماعية في إطار مجموعة العشرين (G20)

شهدت العقود الأربعة المنصرمة تنامياً متصاعداً لتشكيل المجموعات الاقتصادية التي أخذت على عاتقها عقد قمم عالمية للتباحث والتدارس بشؤون الاقتصاد العالمي والتحولات والمتغيرات بمختلف الجوانب التي يشهدها المجتمع الدولي نتيجة العولمة والتي تحتاج إلى تبني جهد جماعي لوضع حد للتداعيات السلبية لهذه التحولات على مسيرة التقدم والتنمية في الاقتصادات المتقدمة والاقتصادات الصاعدة والنامية. ويمكن إيجاز أهم هذه المجموعات التي باتت تشكل إحدى أدوات الدبلوماسية الاقتصادية في عالمنا المعاصر بالآتي:

أولاً: الدبلوماسية الاقتصادية الجماعية في إطار مجموعة العشرين (G20)

أنشئت مجموعة الدول السبع (G7) في عام 1976م، وهي منظمة تتكون من أكبر سبع دول صناعية على مستوى العالم (فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، اليابان، المملكة المتحدة الولايات المتحدة الأمريكية، كندا)، يجتمع فيها وزراء المالية ومحافظو البنك المركزي لمناقشة وتبادل الأفكار والحلول المحتملة لقضايا الاقتصاد العالمي مع تركيزها على القضايا السياسية. في عام 1997 انضمت روسيا إلى المجموعة بمبادرة من الرئيس الأمريكي بيل كلينتون ورئيس الوزراء البريطاني توني بلير؛ لتعرف منذ ذلك الحين بمجموعة الثمانية.

وفي 25 سبتمبر 1999 أعلنت المجموعة رغبتها في توسيع الحوار حول القضايا السياسية والاقتصادية والمالية الرئيسة لتشمل اقتصادات الدول ذات الأهمية النظامية المتقدمة والنامية لتعزيز التعاون وتحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي العالمي المستدام، هذا الإعلان كان بمثابة الولادة الرسمية لمجموعة دول العشرين (G20) والتي عقدت جلستها الافتتاحية في 15 و16 ديسمبر من العام نفسه، في مدينة برلين الألمانية.

ويتوزع أعضاء مجموعة العشرين جغرافياً، كالتالي: القارة الآسيوية ممثلة في الصين والهند وإندونيسيا، واليابان وكوريا الجنوبية، والمملكة العربية السعودية. أما أفريقيا فتمثيلها متواضع جنوب أفريقيا فقط .. أما أمريكا الجنوبية فتمثلها البرازيل والأرجنتين وأوروبا تمثلها ثلاث دول من الاتحاد الأوروبي وتمثل نفسها، وهي فرنسا، وإيطاليا، وألمانيا، إضافة إلى روسيا، وتركيا، والمملكة المتحدة. وأمريكا الشمالية تمثلها الولايات المتحدة وكندا والمكسيك، وأستراليا تمثل أستراليا. ويُعكس هذا التوزيع الجغرافي لدول مجموعة العشرين إلى حد بعيد درجة التنوع في الاقتصاد العالمي، ففيها دول تهمين على أسواق النفط والغاز كالسعودية وروسيا وأستراليا وكندا والولايات المتحدة، ودول تتسم بكونها رائدة في مجال الصناعات

الإلكترونية والمعلومات كاليابان وكوريا الجنوبية والصين الشعبية، ودول ذات ثقل زراعي كالأرجنتين وأستراليا والمكسيك، ودول ذات ثقل كبير في الصناعات الثقيلة كألمانيا والولايات المتحدة ودول ذات أهمية سياحية كبيرة كفرنسا وإيطاليا، وتركيا[1].

وتجدر الإشارة إلى أن الدافع الرئيس لإنشاء مجموعة العشرين يتمثل بالأزمات المالية نهاية عقد التسعينات من القرن الماضي لاسيما الأزمة المالية في جنوب شرق آسيا وأزمة المكسيك، إضافة إلى التغيرات الكبيرة في المشهد الاقتصادي الدولي، والتي أكدت الأهمية المتزايدة لاقتصاديات دول لها دور بارز في السوق العالمي ولم يكن لها نصيب في المشاركة والمناقشة، إلى جانب التكامل المتزايد للاقتصاد العالمي والأسواق المالية، وهذا يتطلب الحاجة إلى وجود منتدى دائم للحوار غير الرسمي يجمع بين الدول المتقدمة والنامية لمناقشة أبرز القضايا وتوسيع نطاق التعاون الاقتصادي والمالي الدولي. ويتجسد دور المجموعة في الاستجابة للأزمات الاقتصادية العالمية وتعزيز النمو الاقتصادي وتشكيل الحوكمة الاقتصادية العالمية ومعالجة التحديات التي تواجه المجتمع الدولي. وتهدف مجموعة العشرين إلى تطوير الاقتصاد العالمي من خلال الآتي[2]:

- إصلاح المؤسسات المالية الدولية، وتحسين النظام المالي وتعزيز الرقابة عليه.

- التركيز على دعم النمو الاقتصادي العالمي، وتوفير وتطوير فرص العمل.

- تفعيل مبادرات التجارة المنفتحة والمرتكزة على قواعد منظمة التجارة العالمية وتعزيز التنمية في مختلف مناطق العالم.

- تعزيز استقرار الاقتصاد الكلي من خلال الحوار البناء بين الدول الصناعية والدول النامية.

وتعد مجموعة العشرين اليوم بمثابة المنتدى الرئيس للتعاون الاقتصادي الدولي وتضم قادة من جميع القارات ويمثلون دولاً متقدمةً ونامية. وتمثل الدول الأعضاء في مجموعة العشرين، مجتمعة، حوالي (80%) من الناتج المحلي الإجمالي العالمي لعام 2020، ونحو (60%) من سكان العالم، وثلاثة أرباع حجم التجارة العالمية[3]. ويلاحظ بأن الولايات المتحدة تعد القوة الاقتصادية الأولى في المجموعة، حيث مثل ناتجها

[1] وزارة المالية، مركز التواصل والمعرفة المالية تقرير مجموعة دول العشرين. الرياض، 2020، ص 5.
[2] للمزيد من التفاصيل حول مؤشرات مجموعة العشرين، انظر: https://www.g20.org/about-the-g20.html
[3] تم احتساب الأهمية النسبية للدول من قبل الباحث بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي: https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTPKD

المحلي الإجمالي نحو (21.6% من إجمالي الناتج المحلي العالمي لعام 2020 تليها الاتحاد الأوروبي بنسبة (19)، ثم جمهورية الصين الشعبية (14.4%) واليابان (7.6%)[4].

ويجتمع ممثلو دول المجموعة لمناقشة القضايا المالية والقضايا الاجتماعية والاقتصادية. وكانت تُعقد على مستوى وزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية لعقد مناقشات رفيعة المستوى عن القضايا الاقتصادية والمالية. وفي أعقاب الأزمة المالية في عام 2008م، رفع مستوى المجموعة لتضم قادة الدول الأعضاء. وانعقدت قمة قادة مجموعة العشرين الأولى في واشنطن في نوفمبر 2008. ونتيجة لذلك، وسع جدول أعمال مجموعة العشرين ليتجاوز القضايا الاقتصادية والمالية ويشمل القضايا الاجتماعية والاقتصادية والتنموية[5].

تتناوب رئاسة مجموعة العشرين بين الدول الأعضاء كل عام. تلعب الرئاسة دوراً رائداً في وضع جدول الأعمال وتنظيم قمة القادة، التي يحضرها رؤساء دول وحكومات مجموعة العشرين في القمة يصدر القادة إعلاناً أو بياناً يستند إلى المناقشات السياسية في الاجتماعات التي تعقد على مدار العام. في الفترة التي تسبق القمة، تستضيف الرئاسة عدة اجتماعات تضم وزراء وكبار المسؤولين الحكوميين وممثلي المجتمع المدني على المستوى الحكومي، يتم تنظيم عمل (G20) إلى ثلاثة مسارات[6]:

1. المسار المالي:

اجتماعات وزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية ونوابهم على مستوى دول مجموعة العشرين، وهي اجتماعات تركز على قضايا السياسة المالية والنقدية، مثل: الاقتصاد العالمي، والبنية التحتية، والرقابة على النظم المالية، والشمول المالي، والهيكل المالي الدولي، والضرائب الدولية.

2. مسار الشربا:

اجتماعات الوزراء وكبار المسؤولين المعنيين. وتركز الاجتماعات على القضايا الاجتماعية والاقتصادية، مثل: الزراعة، ومكافحة الفساد، والمناخ، والاقتصاد الرقمي والتعليم، والعمل، والطاقة والبيئة، والصحة، والسياحة، والتجارة والاستثمار.

3. مجموعات التواصل:

---

[4] https://www.g20.org/about-the-g20.html

[5] للمزيد من التفاصيل حول آليات عمل مجموعة العشرين، انظر: https://hrsd.gov.sa/ar/g20

[6] للمزيد من التفاصيل حول قمة العشرين في واشنطن عام 2008، انظر: https://www.oecd.org/g20/summits/washington-dc

مجموعات تمثل المجتمع المدني وتضع توصيات تقدم إلى قادة مجموعة العشرين للنظر فيها. تشمل مجموعات التواصل مجموعة الأعمال ومجموعة الشباب، ومجموعة العمال، ومجموعة الفكر، ومجموعة المجتمع المدني ومجموعة المرأة، ومجموعة العلوم، ومجموعة المجتمع الحضري.

تتصف مجموعة العشرين بأنها منتدى غير رسمي يدعم المناقشات البناءة والمفتوحة فيما بين الدول القيادية البارزة والدول الصناعية حول القضايا الأساسية المتعلقة بالاستقرار الاقتصادي العالمي، من خلال مساهمتها في تقوية الهيكل المالي العالمي وإتاحة فرص الحوار حول السياسات الداخلية والتعاون الدولي فيما بينها وحول المؤسسات المالية الدولية؛ فتقوم المجموعة بتدعيم حركة النمو والتطور الاقتصادي في شتى أنحاء العالم.

أما فيما يتعلق بعلاقات مجموعة العشرين مع المنظمات الدولية، فقد حافظت مجموعة العشرين على علاقات وثيقة مع المنظمات الدولية الرسمية، وانخرطت في " علاقات شبكية متداخلة" مع مجموعة واسعة من المنظمات الدولية والوكالات والشبكات الفنية. فلتحقيق أقصى قدر من الفوائد من الشراكة مع المنظمات الدولية، تلجأ المجموعة إلى لعب دور "المحفّز" والنواة للعمل المشترك والتنسيق ونادراً ما تلجأ إلى "المعالجة الموازية" أو المنافسة على حوكمة القضايا مع المنظمات القائمة.

وقد بدأت مجموعة العشرين بالتدخل مباشرة في هذه المؤسسات، من خلال تحديد اتجاهات الإصلاح والبت في تحولات حصص التصويت. ومن ناحية أخرى، فإن نسبة متزايدة من أعلى التعيينات في هذه المؤسسات تتم من خلال مجموعة العشرين. ويتخذ ذلك شكل ممارسة غير مباشرة لإخضاع هذه المنظمات وجعلها أكثر طواعية المخرجات مجموعة العشرين واستراتيجياتها.

القمم العالمية لمجموعة العشرين:

منذ أن تحولت قمة مجموعة العشرين في عام 2008 على مستوى رؤساء وقادة العالم، تم عقد (16) قمة توزعت على قارات العالم المختلفة، وتناولت موضوعات مختلفة تهم الاقتصاد العالمي والإصلاح المالي والنقدي وأسواق العمل والأزمات المالية والاقتصاد الأخضر والتحديات التي تواجه النمو وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاستثمار بقصد النمو في الدول المتقدمة والنامية وتشكيل العالم المترابط، والعمل من أجل تحقيق العدالة والتنمية المستدامة.

دور مجموعة العشرين في تصحيح نظم التجارة والاستثمار على الصعيد العالمي:

ساهمت دول مجموعة العشرين بالتعاون مع دول العالم في تحقيق الغاية (8 - أ) من الأهداف الإنمائية للألفية المتمثلة في إقامة نظام تجاري ومالي يتسم بالانفتاح والتقيد بالقواعد والقابلية للتنبؤ به وعدم

التمييز حيث بات الواردات القادمة من الدول النامية لاسيما الدول الأقل نمواً تحظى بمعاملة تفضيلية من طرف الدول المتقدمة النمو، فقد شهدت الفترة (2000-2014) زيادة كبيرة في نسبة واردات الدول المتقدمة النمو باستثناء النفط والسلاح القادمة من الدول النامية، والتي يسمح بدخولها دون رسوم جمركية. وبالرغم من انخفاض طفيف في عامي 2013 و2014، سمح في عام 2014 بدخول (84%) و (79) من الواردات القادمة من الدول الأقل نمواً والدول النامية على التوالي دون رسوم جمركية. وبلغ نصيب صادرات الدول الأقل نمواً التي حظيت بمعاملة تفضيلية بما يتخطى حالة الدولة الأكثر تفضيلاً) حوالي (60%) في عام 2014، مسجلة زيادة على عام 2011 حينما كانت هذه النسبة (53%)[7].

وفي إطار كل فئة، انخفض متوسط الرسوم الجمركية التي فرضتها الدول المتقدمة على الواردات القادمة من الدول النامية بسرعة بين عامي 1996 و2005، بيد أن هذا الانخفاض كان بطيئاً بعد عام 2005، بل إن الاتجاه انعكس بالنسبة لبضعة من الفئات، غير أن الرسوم الجمركية الزراعية المفروضة على أقل الدول نمواً استمرت في تراجعها الحاد حتى عام 2010 في معظم الدول المتقدمة.

وغني عن البيان، هناك تباين بين المنتجات والمناطق في متوسط الهامش التفضيلي الذي تمنحه الدول المتقدمة لوارداتها من الدول النامية. وفي المتوسط تستفيد الدول الأقل نمواً من هامش تفضيلي أوسع من ذلك مثلاً أن الصادرات الزراعية القادمة إلى الدول المتقدمة من الدول النامية في منطقتي أوقيانوسيا وأفريقيا - جنوب الصحراء الكبرى، أي حيث يوجد معظم الدول الأقل نمواً، تتلقى أعلى معاملة تفضيلية قياساً بالمناطق الأخرى. غير أن التفضيلات الجمركية لا ترتبط دائماً بالوضع التنموي للدول المصدرة، فبعضها ينتج عن الاتفاقات التجارية الإقليمية، كما هو حال أمريكا اللاتينية وشمال أفريقيا. وعلى الشاكلة نفسها، ومع أن صادرات دول أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى تتلقى معاملة تفضيلية عالية في الدول المتقدمة النمو. فإن أكبر الدول الأقل نمواً المصدرة للألبسة تقع في آسيا ولا تستفيد من إمكانية الدخول للسوق الأمريكية دون رسوم جمركية.

وبلغ الهامش التفضيلي للصادرات الزراعية القادمة من الدول الأقل نمواً في عام 2014 حوالي (7%) قياساً بتلك الصادرات القادمة من الدول النامية عموماً. وبالمقابل فإن الهامش التفضيلي للمنسوجات والألبسة كان بالكاد أكبر من نقطة مئوية واحدة. وهذا يعكس بدرجة كبيرة استبعاد الولايات المتحدة لبعض المصدرين الآسيويين من المعاملة الجمركية التفضيلية[8].

[7] نوزاد عبد الرحمن الهيتي، التنويع الاقتصادي العالمي في ظل الاقتصاد المعولم، مصدر سابق، ص 69.
[8] الأمم المتحدة، تقرير الأهداف الإنمائية للألفية 2015، نيويورك، 2015.

كما ويأتي دور الذي تقوم به مجموعة العشرين في تصحيح الاختلالات في هيكل التجارة والاستثمار الدوليين منسجماً مع الغايات التي وضعت في أهداف التنمية المستدامة 2030، وتحديداً في الهدف (17) "تعزيز وسائل تنفيذ الشراكة العالمية وتنشيطها من أجل التنمية المستدامة" وتتمثل هذه الغايات بالآتي[9]:

- **الغاية (17.3):** حشد موارد مالية إضافية من مصادر متعددة من أجل الدول النامية. وتتمثل هذه الموارد بالاستثمارات الأجنبية المباشرة والمساعدة الإنمائية الرسمية.

- **الغاية (17.4):** اعتماد نظم لتشجيع الاستثمار لأقل الدول نموا وتنفيذها.

- **الغاية (17.10):** تعزيز نظام تجاري متعددة الأطراف عالمي وقائم على القواعد ومفتوح وغير تمييزي ومنصف في إطار منظمة التجارة العالمية، بوسائل منها اختتام المفاوضات الجارية في إطار جولة الدوحة التي وضعتها المنظمة.

- **الغاية (17.11):** زيادة صادرات الدول النامية زيادة كبيرة ولاسيما بغرض مضاعفة حصة أقل الدول نمواً من الصادرات العالمية بحلول عام 2020.

- **الغاية (17.12):** العمل في الوقت المناسب على كفالة دوام وصول منتجات جميع الدول الأقل نمواً إلى الأسواق بدون رسوم جمركية أو حصص مفروضة، تماشياً مع قرارات منظمة التجارة العالمية بوسائل منها كفالة جعل قواعد المنشأ التفضيلية المنطبقة على واردات الدول الأقل نمواً شفافة وبسيطة. وكفالة مساهمة تلك القواعد في تيسير الوصول إلى الأسواق.

ويشير تقرير الأمم المتحدة حول أهداف التنمية المستدامة لعام 2020، إلى أنه المتوقع أن تنخفض التجارة العالمية للسلع بنسبة (13 إلى 32%) في عام 2020 نتيجة لجائحة "كوفيد - 19. وقد انخفضت الرسوم الجمركية المرجحة بالتجارة من (2.2%) في عام 2017 إلى ما متوسطه (1.2%) في جميع أنحاء العالم في عام 2018. وبلغت الرسوم الجمركية التفضيلية التي قدمتها أعضاء منظمة التجارة العالمية والتي وفرت امتيازات الأفضليات من جانب واحد مستوى منخفضاً متوسطه (1.1%)، سواء للدول النامية أو الدول الأقل نموا. ويمكن أن تؤدي صعوبات الامتثال الشروط المعاملة لتفضيلية - وتزايد عدد الاتفاقات التجارية بين الدول المتقدمة النمو - إلى تضييق نافذة الفرص التي تتيحها هذه المعدلات المصدري البلدان النامية[10].

وكانت حصة صادرات أقل البلدان نمو في التجارة العالمية البضائع أعلى بالكاد من (1%) عام 2018، أي بزيادة طفيفة عن 2017، ويعني ذلك أنها بقيت على نفس المستوى تقريباً منذ عشر سنوات، وهو

[9] للمزيد من التفاصيل حول غايات الهدف السابع عشر من أهداف التنمية المستدامة 2030. والمتعلق بتعزيز الشراكات من أجل التنمية، انظر:https://sdg-ar-psaqatar.opendata.arcgis.com/pages/g-17

[10] الأمم المتحدة تقرير أهداف التنمية المستدامة 2020، نيويورك، 2020.

مستوى يبقى بعيداً عن الغاية المحددة بالمضاعفة بحلول عام 2020. أما حصة الصادرات العالمية في خدمات أقل البلدان نمواً، فقد بلغت (0.8%) تقريبا عام 2018 على أن المشاركة لا تزال مركزة في عدد قليل من الاقتصادات، لاسيما في البلدان الآسيوية، حيث تكافح معظم الدول الأخرى الأقل نمواً لتصدير الخدمات دولياً.

أما فيما يتعلق بحشد الموارد لدعم مصادر تمويل التنمية في الدول النامية ساهمت دول مجموعة العشرين من خلال دورها الديناميكي في تدفقات الاستثمار الأجنبي على الصعيد العالمي في دفع عملية التنمية في الدول النامية من خلال زيادة حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة للدول النامية والتي شهدت ارتفاعاً ملحوظاً خلال العقدين المنصرمين، إذ ارتفعت من (265) مليار دولار عام 2000 إلى (663) مليار دولار عام 2020، أي ارتفع بأكثر من ضعفين ونصف.

الفقرة الثانية: مجموعة السبع (G7)

برز مفهوم تجمع الدول الأكثر تصنيعاً بعد الصدمة النفطية في عام 1973 وفترة الركود الاقتصادي التي تبعتها. وفي عام 1974، أنشئت الولايات المتحدة المجموعة في تجمع غير رسمي للمسؤولين الاقتصاديين من الولايات المتحدة وألمانيا الغربية واليابان وفرنسا. ودعا الرئيس الفرنسي فاليري جسيكار ديستان في عام 1975 زعماء حكومات ألمانيا الغربية وإيطاليا واليابان والمملكة المتحدة والولايات المتحدة إلى قمة "رامبو ليت التي شهدت اتفاق الزعماء الستة على تنظيم اجتماع سنوي تحت رئاسة متناوبة، مشكلين بذلك مجموعة الستة.

انضمت كندا إلى المجموعة في عام 1976 بناء على توصية الرئيس الأمريكي جيرالد فورد، وباتت تعرف بمجموعة السبعة. وبعد انتهاء الحرب الباردة بتفكك الاتحاد السوفيتي في عام 1991، بات روسيا الدولة الوريثة الشرعية لهذا الاتحاد، حيث دعي في قمة نابولي عام 1994، مسؤولون روس لحضور هذا التجمع بصفة مراقب مع زعماء مجموعة السبعة بعد انتهاء القمة الرئيسية. عرفت هذه المجموعة بمجموعة السبعة 1 وبمبادرة من الرئيس الأمريكي بيل كلينتون، انضمت روسيا بشكل رسمي إلى المجموعة في عام 1997. وبات تدعى بمجموعة الثمانية أو مجموعة الدول الصناعية الثماني[11]. وقد تم تعليق عضوية روسيا في المجموعة في مارس 2014 إثر قيامها بضم شبه جزيرة القرم الأوكرانية إلى الاتحاد الروسي.

وتعد مجموعة الدول الصناعية السبع منظمة ما بين الحكومات أنشئت بمبادرة من فرنسا من أجل مواجهة أول صدمة نفطية، وهي مجموعة غير رسمية تضم دولاً ذات اقتصاد متقدم تجتمع مرة في السنة في مؤتمر قمة يضم رؤساء الدول والحكومات تشمل مجموعة السبع أهم القوى الصناعية في العالم، وهي:

[11] محمد حمد القطاطشة، النظام الاقتصادي السياسي الدولي، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، عمان، 2013، ص 148-147.

الولايات المتحدة، اليابان، ألمانيا، إيطاليا، المملكة المتحدة، فرنسا وكندا. يمثل مجموع اقتصاد هذه الدول الثمانية (45%) من اقتصاد العالم لعام 2022[12].

وتتناوب الدول الأعضاء في مجموعة السبعة كل سنة على رئاسة المجموعة، وتضع الدولة الحائزة على الرئاسة الأجندة السنوية للمجموعة وتستضيف القمة تلك السنة. ويسعى أعضاء مجموعة الثماني إلى تحديد التدابير الواجب اتخاذها في القضايا الكبرى التي تتعلق بالرهانات السياسية للأمن والعولمة الاقتصادية والتي من شأنها العمل المشترك للمجموعة فيها أن يعطيها قيمة مضافة. وليست مجموعة الثمانية مؤسسة دولية ولا تتخذ تدابير ذات طابع إلزامي، إذ أنها لا تتمتع بشخصية قانونية وليس لديها أمانة عامة[13].

وتجدر الإشارة إلى أن مجموعة السبعة كانت خلال العقود الأربعة المنصرمة المحفل الأساسي للتوجيه وإعطاء الزخم على الصعيد الدولي في عدد من المجالات التي لم تفتأ تزداد مع مرور الزمن ومنها الاقتصاد الذي حظي باهتمام المجموعة منذ بداية عهدها، وأيضاً التنمية، والسلام والأمن والبيئة والتغير المناخي. وأتاح عمل المجموعة وضع إطار جماعي منظم للعولمة. وتتجسد القيمة المضافة للمجموعة في ديناميتها التي ترتكز إلى طابعها المباشر وغير الرسمي، وتقاليد العمل المشترك التي اكتسبتها، وإرادة أعضائها المشتركة لتحمل مسؤولياتهم.

احتلت الأزمة المالية العالمية ومكافحة الإرهاب ومواجهة التغير المناخي خلال السنوات القليلة الماضية حيزاً هاماً في جداول قادة مجموعة السبع. وقد اتفقت مؤخراً على فرض ضريبة عالمية تطال الشركات العابرة للقارات. وجاء الاتفاق بعد موافقة واشنطن التي كانت ترفض الضريبة.

اتفقت دول مجموعة السبع على الالتزام بحد أدنى من الضريبة العالمية على الشركات بنسبة (15%) على الأقل وفقاً لما تحدده كل دولة. وقد يُدر الاتفاق عشرات مليارات الدولارات على الحكومات بعد أن استنزفت جائحة كورونا خزائنه، وقررت مجموعة السبع في اجتماعه في كورنوال بالمملكة المتحدة للفترة (11-13) يونيو (2021) إطلاق خطة عالمية للبنى التحتية موجهة من أجل الدول الفقيرة في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، للتشجيع على نمو مراع للبيئة عبر تحفيز الاستثمارات في موارد الطاقة المتجددة والتكنولوجيا النظيفة. وتنافس هذه الخطة خطة "طرق الحرير الجديدة الصينية[14].

---

[12] تم احتساب النسبة من الباحث بالاعتماد على:
https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.KD

[13] للمزيد من التفاصيل حول مجموعة الثماني، انظر: https://www.diplomatie.gouv.fr/ar/politique-etrangere-de-la-franceinstitutions-et-

[14] للمزيد من التفاصيل حول قمة مجموعة السبع الأخير في كورنوال في جنوب غرب إنكلترا في يونيو 2021، انظر:
https://www.dw.com/ar/a-57874213

وجدير بالذكر فقد كانت مجموعة السبعة خلال الستة والأربعين سنة المنصرمة المحفل الأساسي للتوجيه وإعطاء الزخم على الصعيد الدولي في عدد من المجالات التي أخذت تزداد مع مرور الوقت، ومنها الاقتصاد الذي حظي باهتمام المجموعة منذ بواكير نشأتها، وأيضاً التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتقديم الدعم للدول النامية، والسلام والأمن والإرهاب والقضايا العابرة للحدود الوطنية كالجريمة والمخدرات، علاوة على قضايا البيئة والتغير المناخي، ومواجهة الجوائح وكان أخرها جائحة كورونا "كوفيد – 19".

الفقرة الثالثة: الدبلوماسية الاقتصادية الجماعية في إطار مجموعة السبع والسبعين

تأسست المجموعة في يونيو 1964، حيث تم إطلاق الإعلان المشترك لدول الـ (77) في ختام الاجتماع الدولي الأول للحكومات العضوة في مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "الأونكتاد" (UNCTAD) ، وكان أول اجتماع رئيسي للمجموعة في الجزائر عام 1967 وتم إنشاء أساس الهيكل التنظيمي للمجموعة. كانت نواة المجموعة في الأصل تتكون من (77) عضواً مؤسساً، ولكن المجموعة توسعت لتضم حالياً (134) دولة من مختلف قارات العالم[15]. وتضم دولاً ضخمة كالصين والهند والبرازيل ودولاً صغيرة مثل كيتس ونيفيس، ودولاً مرتفعة الدخل كقطر والإمارات العربية المتحدة، وأخرى منخفضة الدخل كبوركينا فاسو وتشاد الفقيرة في الموارد.

وهنالك ممثلون للمجموعة في كلّ من منظمة الأغذية والزراعة "الفاو" ومقرها في روما ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية "اليونيدو" ومقرها في فيينا ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والتعليم والثقافة "اليونسكو" ومقرها في باريس وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة "اليونيب" ومقره في نيروبي وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومقرهما في واشنطن.

وجدير بالذكر فإن مجموعة السبع والسبعين تمثل تحالف مجموعة من الدول النامية يهدف إلى المحافظة على المصالح الاقتصادية لأعضائها مجتمعة، بالإضافة إلى خلق قدرة تفاوضية مشتركة بشأن جميع القضايا الاقتصادية الدولية ضمن نطاق الأمم المتحدة، وتعزيز التعاون بين دول الجنوب من أجل التنمية[16].

وتعد قمة الجنوب بمثابة الهيئة العليا لصنع القرار في مجموعة الـ (77). وقد عقد مؤتمرا القمة الأول والثاني للجنوب في هافانا، كوبا، في الفترة من 10 إلى 14 أبريل 2000، وفي الدوحة بدولة قطر، في الفترة من

[15] للمزيد من التفاصيل حول نشأة مجموعة السبع والسبعين، انظر: https://www.g77.org/doc/#establish
[16] للمزيد من التفاصيل حول أهداف مجموعة السبع والسبعين، انظر: https://www.g77.org/doc/#aim

12 إلى 16 يونيو 2005، على التوالي. ووفقاً لمبدأ التناوب الجغرافي، من المقرر أن تعقد قمة الجنوب الثالثة في أفريقيا.

وتمثل هذه المجموعة رد العالم النامي على مجموعة الثمانية للدول المتقدمة صناعياً. وعلى رغم جهود هذه المجموعة للتعامل مع التحولات الاقتصادية والسياسية المعاصرة التي قد تنعكس عليها سلبياً، بالإضافة إلى رفع صوتها إلى الدول الصناعية الغنية التي تنفرد بالقرار في معظم المحافل الدولية في الوقت الحاضر، غير أنها تتعرض إلى انتقادات متعددة، فالعدد الكبير الذي تتكون منه المجموعة يجعل التوصل إلى قرارات فعالة عملية صعبة[17].

وشهدت قمة الجنوب الثانية لمجموعة السبع والسبعين المنعقد بدولة قطر عام 2005 خطة عمل الدوحة للتنمية التي تؤكد على ما يلي[18]:

- ضرورة تعزيز التعاون فيما بين دول الجنوب في جميع الجوانب بالاسترشاد ببرنامج عمل قمة هافانا عام 2000 وبتقييمهم للمتغيرات السريعة والعميقة التي تعيد صياغة وتشكيل الاقتصاد العالمي وقرروا تجديد التزامهم بالعمل على ضمان تنفيذ بنود هذه الخطة دون إبطاء.

- ضرورة متابعة تعزيز التضامن فيما بين دول الجنوب للدفاع عن حقها في تحقيق التنمية وفي بناء نظام دولي أكثر عدلاً وإنصافاً بحيث يوفر للدول النامية فضاء ملائم لمتابعة مسيرتها وتنفيذ أهدافها التنموية.

- ضرورة إدراك رؤساء دول وحكومات المجموعة للحاجة الماسة لمعالجة القضايا التي تهم الدول الأقل نمواً من خلال تسريع وتيرة تنفيذ برنامج عمل العقد الحالي والخاص بهذه الدول.

- التأكيد على ضرورة تطوير استراتيجية مشتركة لخلق مناخات وطنية ملائمة تمكن الدول النامية من تحسين ادائها في كافة المجالات وخاصة في مجال التجارة والاستثمار والسياسات المالية والصناعية لتتمكن من اتخاذ الاجراءات الكفيلة بخدمة مصالحها الوطنية وفق أولوياتها الخاصة وبما يساعدها على ممارسة حقها في تحقيق التنمية.

[17] نوزاد عبد الرحمن الهيتي، من القاموس السياسي: مجموعة الثمانية، مجلة الدبلوماسي، العدد (13) مارس 2015، ص 40.

[18] للتعرف أكثر على ما جاء بإعلان الدوحة للتنمية، انظر: http://qatarconferences.org/77/arabic/p38.htm

- دعوة دول الجنوب للعمل مع المجتمع الدولي لتحقيق حكم رشيد للعولمة من خلال معالجة افتقار هذه الدول للديمقراطية ومساعدتها على المشاركة في عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية الدولية وضمان الشفافية في الأنظمة المالية والنقدية والتجارية الدولية.

- خطورة الركون إلى آليات السوق بمفردها لأنها لن تفي بضرورات مواجهة تحديات التنمية في الاقتصاد المعولم ولن توفر السبل الكفيلة بتحقيق أهداف التنمية المتفق عليها بما في ذلك أهداف الألفية.

- الدعوة تحقيق قدر أكبر من التنسيق بين المؤسسات الدولية المالية والتنموية والتجارية لتحقيق قدر أكبر من الانسجام في سياساتها لخدمة التوجهات التنموية.

- حثت الدول الاعضاء على التماس الدعم والمشورة من المنظمة الدولية للتجارة والتنمية لاستكشاف سبل خلق فضاء عملي لإقامة علاقات اقتصادية دولية ملائمة تشمل المنتديات الدولية وتلك المتعددة الأطراف.

- ضرورة أن تكون جميع البرامج والسياسات المتخذة في سياق العولمة منسجمة مع مبادئ وأهداف ميثاق الامم المتحدة والقانون الدولي وخاصة فيما يتعلق بالمساواة بين الدول واحترام استقلال وسيادة ووحدة أراضي هذه الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية على أمل استلهام التزام جميع الدول الاعضاء بالتعددية الدولية وبالبحث عن نظام دولي اقتصادي أكثر عدلاً وإنصافاً يوفر الفرصة لجميع دول العالم لتحسين المستوى المعيشي لشعوبها.

- السعي في إطار منظمة التجارة العالمية لإقامة نظام تجاري أكثر عدلاً وإنصافاً. يسوده حكم القانون ويعطي الأولوية لموضوع التنمية بهدف تحقيق استفادة قصوى للدول النامية المشاركة في التجارة الدولية.

- العمل على تعزيز التعاون فيما بين الدول النامية بوصفه وسيلة هامة لتعزيز اقتصاداتها وضمان مشاركتها الفعالة في المساعدة على ظهور نظام دولي اقتصادي أكثر عدلاً والتأكيد على أن هذا التعاون ليس بديلاً لتعاون الجنوب مع الشمال بل يبقي مكملاً أساسياً له.

- دعوة الدول النامية إلى التغلب على عوائق التنمية وإيجاد حوافز تشجع التعاون فيما بينها بحيث يكون هذا التعاون عقلانيا وواقعيا ويساعد على تكامل هذه الاقتصادات.

- دعوة الدول الأعضاء لتقديم مساهماتهم لصندوق مجموعة الدول (77) الخاص الذي تأسس وفق القرار المتخذ في الفصل السادس من برنامج هافانا الذي أقرته القمة الأولى بهدف الوصول على مساهمات لا تقل بحدها الأدنى عن عشرة ملايين دولار للمساعدة في التنفيذ الكامل للقرارات المتخذة.

ويمكن إيجاز أهم مهام مجموعة السبع والسبعين المتمثلة بالاتفاق على العديد من الإعلانات والبرامج والاتفاقيات على مواضيع معينة بالآتي[19]:

- ميثاق الجزائر في عام 1967. وإعلان ليما في عام 1971.

- إعلان مانيلا في عام 1976.

- برنامج عروشا للاعتماد على النفس وهيكل المفاوضات في عام 1979.

- برنامج كراكاس للعمل في التعاون الاقتصادي للدول النامية في عام 1981.

- إعلان القاهرة عن التعاون الاقتصادي للدول النامية، وإعلان هافانا في عام 1987.

- اتفاقية حول أنظمة العولمة في الفضيلات التجارية ضمن الدول النامية في عام 1988، وإعلان كراكاس في عام 1989، وإعلان طهران في عام 1991، والذكرى الثلاثين للإعلان الوزاري في عام 1994.

- البيان الوزاري عن جدول العمل للتنمية في عام 1994.

- إعلان سان خوسيه وخطة العمل لتجارة الجنوب - الجنوب، والاستثمار والتمويل في عام 1997.

- إعلان بالي وخطة العمل للتعاون الاقتصادي الإقليمي وغير الإقليمي للدول النامية في عام 1998.

- برنامج هافانا لعمل التي تبنته قمة الجنوب في عام 2000، واتفاق طهران الذي تبنته لجنة المتابعة بين الحكومات للتنسيق في عام 2001.

- إعلان دبي للنهوض بالعلم والتكنولوجيا في الجنوب عام 2002.

- إعلان مجموعة الـ (77) والصين بشأن المؤتمر الوزاري الخامس لمنظمة التجارة العالمية كانكون المكسيك، 10-14 سبتمبر (2003).

- إعلان مراكش بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب وإطار مراكش لتنفيذ التعاون فيما بين بلدان الجنوب ديسمبر 2003

[19] للمزيد من التفاصيل حول مهام مجموعة السبع والسبعين، انظر: https://www.g77.org/doc/#activity

- الإعلان الوزاري المعتمد بمناسبة الذكرى الأربعين لمجموعة الـ (77) (ساو باولو البرازيل 11 يونيو (2004).

- استنتاجات وتوصيات الفريق المخصص المعني بأداء وولايات وطرائق تشغيل غرفة التجارة والصناعة المجموعة الـ (77) نيويورك، 3 تشرين الثاني / نوفمبر والدوحة 3-4 كانون الأول / ديسمبر (2004).

- استنتاجات وتوصيات بشأن المنتدى الرفيع المستوى المجموعة الـ (77) بشأن التجارة والاستثمار الدوحة، قطر - كانون الأول / ديسمبر (2004).

- استنتاجات وتوصيات حلقة العمل المفتوحة العضوية لفريق الدراسة الحكومي الدولي المعني بمصرف التجارة والتنمية (نيويورك 2-3 مايو (2005).

- إعلان الدوحة وخطة عمل الدوحة اللذان اعتمدتهما قمة الجنوب الثانية لمجموعة الـ (77) (الدوحة، قطر، 16-12 يونيو 2005).

- استنتاجات وتوصيات اجتماع فريق الخبراء بشأن منهاج تنمية الجنوب (كينجستون، جامايكا 29-30 آب / أغسطس (2005).

- إعلان مجموعة الـ (77) والصين تحضيراً للمؤتمر الوزاري السادس لمنظمة التجارة العالمية هونغ كونغ، الصين 135-18 ديسمبر (2005).

- استنتاجات وتوصيات بشأن وزراء العلوم والتكنولوجيا في الدول الأعضاء في مجموعة الـ (77) (أنجرا دوس ريس ريو دي جانيرو البرازيل، 3 سبتمبر 2006).

- توافق يا موسوكرو بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب الذي اعتمدته الدورة الثانية عشرة للجنة الحكومية الدولية للمتابعة والتنسيق بشأن التعاون الاقتصادي بين البلدان النامية (IFCC-XII) (يا موسوكرو، كوت ديفوار، 10 - 13 يونيو 2008).

- إعلان المياه الصادر عن المنتدى الوزاري الأول للمياه لمجموعة الـ (77) (مسقط، سلطنة عمان 23-25 فبراير 2009).

- إعلان "من أجل نظام عالمي جديد للعيش الكريم" الذي اعتمده مؤتمر قمة رؤساء الدول والحكومات بمناسبة الذكرى السنوية الخمسين لتأسيس مجموعة الـ (77) (سانتا كروز دي لا سيرا، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، 14-15 يونيو 2014).

الفقرة الرابعة: مجموعة البريكس (BRICS)

يُعد تجمع البريكس من أهم التجمعات الصاعدة التي ظهرت خلال فترة ما بعد الحرب البادرة، وتصاعدت مكانة البريكس في النظام الاقتصادي العالمي بعد اندلاع الأزمة المالية عام 2008 ، بل أصبحت تمثل القاطرة الرئيسة لانتعاش الاقتصاد العالمي ونموه مستندة في ذلك على قوتها الاقتصادية الضخمة ونفوذها المتزايد في المؤسسات الاقتصادية الدولية، وكان جيم أونيل رئيس بنك جولدمان ساكس أول من أطلق عليها هذا الاسم عام 2001، وبدأت مفاوضات إنشاء البريكس عام 2006 من طرف البرازيل وروسيا والهند والصين ليطلق عليها اسم "البريك BRIC وعقدت أول قمة لهام عام 2009، ثم انضمت جنوب أفريقيا إلى التجمع عام 2010 ليصبح أسمها "البريكس" "BRICS"[20].

ويسعى هذا التجمع إلى تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء في المجال الاقتصادي والحوار بين الشعوب، كما يستهدف الدفاع عن مصالح الدول والاقتصادات الصاعدة داخل النظام الاقتصادي العالمي، مستفيداً من ذلك من تصاعد الأهمية الاقتصادية والسياسية للدول الأعضاء فيه. وتنبع أهمية تجمع البريكس على الصعيد العالمي من عدة اعتبارات من أهمها ما يلي:

1. قوة اقتصادية وبشرية ضخمة

يعد تجمع البريكس قوة اقتصادية كبرى تضم الاقتصادات الناشئة الرئيسة في العالم، والتي تشكل نحو (23%) من الناتج المحلي الإجمالي العالمي لعام 2020[21]. وكانت دول البريكس هي المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي العالمي خلال السنوات المنصرمة ولديها حصة تزيد عن (18.0%) من التجارة العالمية السلعية لعام (2020)[22]، كما بلغت حصة المجموعة حوالي (25.1%) من إجمالي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة على الصعيد العالمي لعام 2020[23]. إلى جانب ذلك، تمثل دول التجمع حوالي (41.3%) من سكان العالم لعام 2021، أي حوالي (3255) مليار نسمة[24]، وهو ما يشكل قوة شرائية ضخمة وأسواق

[20] صدفة محمد محمود، دول الخليج وتجمع البريكس: لقاء المنافع على طاولة المصالح المشتركة، مجلة أراء حول الخليج، مركز الخليج للأبحاث جدة، العدد (106) أبريل 2016، ص 106.

[21] تم احتساب نسبة مساهمة مجموعة البريكس في الناتج المحلي الإجمالي العالمي من قبل الباحث بالاعتماد على البنك الدولي، مؤشر التنمية العالمية، 2021.

[22] تم احتساب نسبة مساهمة دول البريكس في إجمالي تجارة العالم السلعية لعام 2020 من الباحث بالاعتماد على منظمة التجارة العالمية، تقرير إحصاءات التجارة العالمية، 2021.

[23] تم احتساب نسبة مساهمة دول البريكس من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي الوارد عالمياً لعام 2020 من الباحث بالاعتماد على مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية. تقرير الاستثمار العالمي 2021.

[24] تم احتساب نسبة سكان مجموعة البريكس من إجمالي سكان العالم لعام 2021 من الباحث بالاعتماد على صندوق الأمم المتحدة للسكان، تقرير حالة سكان العالم 2021.

واسعة للصادرات والواردات من مختلف السلع والخدمات، وذلك على مساحة إجمالية تمثل (29.3%) من إجمالي مساحة اليابسة[25].

2. بديل للنظام الدولي القائم

يرى البعض تجمع بريكس بوصفه يشكل بديلاً للنظام الدولي القائم، والذي تهمين عليه الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة، ومن خلال اتحادها، يمكن أن توفر الدول المكونة للبريكس، ثقل جيوسياسي مواز للغرب، وبينما تستمر دول البريكس في التأكيد على أهمية تعددية الأطراف من الواضح أنها تستهدف إعادة هيكلة النظام الاقتصادي الدولي الحال، بما يتلاءم مع الحجم الاقتصادي المتنامي للدول الصاعدة، ليكون أكثر تعددية وعدالة وتمثيلاً للمصالح المشتركة لدول العالم.

وفي نفس الوقت، تقدم البيانات الصادرة عن التجمع رؤى مغايرة للدول الغربية في التعامل مع القضايا الدولية، لاسيما ما يرتبط بأهمية الالتزام بمبادئ المساواة بين الدول واحترام السيادة الوطنية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى. وبالرغم من التزام الدول أعضاء التجمع بإصلاح النظام الدولي، وتشكيل عالم أكثر تعددية، فلا يوجد توافق فيما بينها بشأن الشكل الذي يجب أن يكون عليه النظام الجديد.

3. مدافع عن مصالح الجنوب العالمي

تنادي الدول أعضاء البريكس بضرورة إشراك الدول النامية في مناقشة القضايا العالمية الرئيسية، كما تُطالب بتمثيل أوسع في مؤسسات الحكم العالمي، وفي مقدمتها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية.

وبالرغم من قيام البريكس بالمساهمة في إصلاح هياكل التصويت في هذه المؤسسات بقصد زيادة القوة التصويتية لبعض دوله، لا تزال الولايات المتحدة وأوروبا تهمين على حصص التصويت، الأمر الذي دفع دول التجمع إلى إنشاء بنك التنمية الجديد (NDB) وصندوق احتياطات مالية طارئة في عام 2014، وقد تم تقديم هذه المبادرات كإضافة المؤسسات بريتن ودوز القائمة، لكنها يمكن أن تكون بديلاً لهذه المؤسسات مستقبلاً، ويمثل بنك التنمية وصندوق الاحتياطات خطوتان مهمتان من طرف البريكس لإعادة تشكيل النظام المالي الجديد[26].

---

[25] تم احتساب نسبة مساحة دول تجمع البريكس من إجمالي مساحة العالم من الباحث بالاعتماد على https://infobrics.org

[26] صدفة محمد محمود، الصين تحاول جعل البريكس أداة لتعزيز طموحاتها للقيادة العالمية لتضم أعضاء جدد، مجلة أراء حول الخليج، مركز الخليج للأبحاث، جدة، العدد (165)، سبتمبر 2021، ص 117-118.

المطلب الثاني:
الدبلوماسية الاقتصادية متعددة الأطراف

ساهمت الدبلوماسية الاقتصادية متعددة الأطراف في وضع وصياغة العديد من القواعد القانونية والتشريعات التي وضعت الأساس للنظام النقدي العالمي بعد الحرب الكونية الثانية، وكذلك القواعد التي تحكم مسار العلاقات الاقتصادية الدولية لاسيما في تسعينات القرن العشرين، ولوحظ حصول تقدم ملحوظ في هذا المجال، لاسيما في إطاري التجارة والبيئة، كآلية فض النزاعات ضمن منظمة التجارة العالمية علاوة على الاتفاقات في مجال الطاقة.

الفقرة الاولى: الدبلوماسية الاقتصادية في إطار البنك الدولي وصندوق النقد الدولي

غيرت الحرب الكونية الثانية بشكل كبير خريطة العالم الاقتصادي وتركت الدولة الأوروبية واقتصاد اليابان مدمراً. وتجمدت التجارة والمدفوعات الدوليتين بعدد لا يحصى من العوائق التي ظهرت أساساً خلال كساد الثلاثينات وخلال الحرب نفسها. وكان واضحاً أنه إذا قدر لعملية التطور بعد الحرب وما يتبعها من نمو بمعدلات جيدة، أن تلعب التجارة الدولية وحركة رأس المال دوراً مركزياً في تلك العملية، وكان واضحاً أنه طالماً بقيت القيود المالية على التجارة والمدفوعات على ما هي عليه، فإن التجارة وحركة رأس المال لن تتمكنا من التوسع بسرعة كافية لتعطي دعماً كافياً للانتعاش الاقتصادي[27].

أنشئ البنك العالمي الذي يقع مقره في واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية، في 22 يوليو 1944 من طرف الـ 44 دولة التي شاركت في مؤتمر "بريتون وودز". وتضم مجموعة البنك الدولي المؤسستين الدوليتين البنك الدولي لإعادة الإعمار والتنمية والجمعية الدولية للتنمية. يهدف البنك إلى الحد من الفقر وتحسين مستوى معيشة السكان من خلال المساعدة المالية والتقنية المقدمة إلى البلدان النامية.

يضمن صندوق النقد الدولي للعالم تنظيماً دولياً دائماً يعمل على تحقيق التعاون في مشاكل النقد العالمية، ويضع القواعد للسلوك الذي يتعين للدولة العضو والموقعة على الاتفاقية احترامها في سياستها لشؤون الصرف والمدفوعات الخارجي ويسترشد الصندوق في تصميم سياساته واتخاذ قراراته بالأهداف المرسومة في المادة الأولى في اتفاقية التأسيس والمتضمنة الآتي[28]:

---

[27] John S.Hodgson, Mark G.Herander, International Economic Relations, Prentice-Hall, Inc.1983, Chapter (24).

[28] عبد الكريم جابر العيساوي، التمويل الدولي: مدخل حديث، دار صفاء للنشر والتوزيع.، الطبعة الأولى، عمان، 2012، ص 100-101.

- تشجيع التعاون الدولي في المجال النقدي عن طريق مؤسسة دائمة تهيئ الوسائل المناسبة للتعاون والتشاور في تسوية مشاكل النقد العالمية.

- تيسر التوسع والنمو المتوازن في التجارة الدولية والمساهمة في ذلك في تحقيق مستويات مرتفعة من الاستخدام والدخل الحقيقي وتنمية الموارد الإنتاجية لجميع الأعضاء باعتبارها أهدافاً رئيسة للسياسة الاقتصادية.

- العمل على تحقيق الاستقرار في أسعار الصرف، للحفاظ على ترتيبات منظمة السعر الصرف بين الأعضاء وتجنب المنافسة التخفيضية لأسعار الصرف.

- المساهمة في إنشاء نظام متعددة الأطراف للمدفوعات الدولية فيما يتعلق بالمعاملات الجارية بين الأعضاء للتخلص من قيود الصرف الأجنبي التي تعرقل التجارة الدولية.

- بث الثقة في نفوس الأعضاء بجعل موارد الصندوق في متناولهم وتحت ضمانات كافية مما يهيئ بذلك لهم من تصحيح الاختلالات في موازين مدفوعاتهم من دون اللجوء إلى إجراءات تلحق الضرر بالاقتصاد الوطني أو الدولي.

- العمل على تقصير أمد الاختلال في موازين مدفوعات الدول الأعضاء وذلك عن طريق قيام مؤسسة دائمة تعمل بالتعاون مع الأعضاء على تحليل الفقرات السابقة.

وغني عن البيان، فإن مهام صندوق النقد الدولي هو الحافظ على استقرار النظام النقدي الدولي، بالإضافة إلى ذلك، فهو يعمل على تيسير التجارة الدولية وزيادة التوظيف والنمو الاقتصادي القابل للاستمرار، وعلى هذا الأساس تحرك المعالجة العديد من الأزمات المالية التي مرت بالاقتصاد العالمي، منها الأزمة الأسيوية، حيث اتخذ الصندوق عدداً من الإجراءات لإعادة الثقة للأسواق والمستثمرين تمثلت في الآتي:

- إعانة الدول الآسيوية الثلاثة الأكثر تعرضاً للأزمة وهي: إندونيسيا وكوريا الجنوبية وتايلند على تهيئة البرامج والخطط الهادفة إلى توطيد الإصلاح الاقتصادي لاستعادة الثقة بأسواقها.

- إقرار برامج المساعدات النقدية المقدمة إلى كل من إندونيسيا، كوريا الجنوبية وتايلند من قبل الصندوق، وقد بلغت قيمة هذه المساعدات (35) مليار دولار علاوة على قيام بعض الدول الكبرى في مقدمتها الولايات المتحدة مساعدات عاجلة بقيمة (77) مليار دولار، وبهذا بلغ مجموعة الأموال التي ضخها الصندوق بين عامي 1997 و1998 في الأسواق الآسيوية أكثر من (100) مليار دولار.

- تكثيف المشاورات بين دول المنطقة الآسيوية وإدارة صندوق النقد الدولي لاتخاذ التدابير المناسبة لمنع انتقال الأزمة إلى دول خارج المنطقة.

ويمكن إيجاز أهم نشاطات صندوق النقد الدولي خلال الفترة 1952-2022 بالآتي[29]:

- تم استحداث اتفاقات الاستعداد الائتماني في عام 1952، وكانت بلجيكا أول مستخدم لها عندما طلبت (50) مليون دولار من الصندوق لتعزيز احتياطاتها الدولية. وتعني كلمة استعداد أنه يحق للدولة العضو سحب الأموال التي تتاح للاستخدام عند الحاجة - طبقاً لقواعد الشرطية، وفي معظم الحالات، يقوم العضو يسحب هذه المبالغ بالفعل.

- أنشأ الصندوق عام 1963 تسهيل التمويل التعويضي لمساعدة الدول الأعضاء التي تنتج سلعاً أولية على مواجهة أي نقص مؤقت في حصيلة الصادرات، بما في ذلك ما ينتج عن انخفاض الأسعار. وأضيف في عام 1981 عنصر إضافي لمساعدة الدول على مواجهة الارتفاعات المؤقتة في تكاليف استيراد الحبوب.

- ساعد الصندوق أثناء أزمة الطاقة في سبعينات القرن الماضي، حين ارتفعت أسعار النفط بمعدل أربعة أضعاف في إعادة تدوير فوائض العملات الأجنبية لدى الدول المصدرة للنفط من خلال تسهيل النفط المؤقت الذي استمر من 1974 إلى 1976 وكان الصندوق يقترض من الدول المصدرة للنفط وغيرها من الدول ذات المراكز الخارجية القوية، ويقدم القروض إلى مستوردي النفط لمساعدتهم في تمويل العجز المرتبط باستيراده.

- أنشئ تسهيل الصندوق الممدد عام 1974 بقصد تقديم مساعدات متوسطة الأجل للدول الأعضاء التي تواجه مشكلات في ميزان المدفوعات ترتبط بجوانب ضعف هيكلي في اقتصاداتهم، مما يتطلب إصلاحات هيكلية لفترة زمنية ممتدة. وعادة ما تكون فترة الاتفاق الممدد ثلاث سنوات، مع إمكانية مدها لسنة رابعة. وكان الاتفاق الذي أبرم مع كينيا في عام 1975 هو أول اتفاق يعقد بمقتضى هذا التسهيل.

- قام صندوق النقد الدولي في عقد الثمانينات من القرن العشرين بدور محوري في المساعدة على حل أزمة الديون في أمريكا اللاتينية، بالتعاون مع الحكومات الوطنية، والمجتمع المصرفي الدولي. وقد ساعد الصندوق الدول المدينة على وضع برامج متوسطة الأجل لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، وقدم مقداراً هائلاً من التمويل من موارده الخاصة، ورتب برامج للتمويل من الحكومات الدائنة والمصارف التجارية والمنظمات الدولية.

[29] للمزيد من التفاصيل حول دور صندوق النقد الدولي في الحد من تداعيات جائحة كورونا على الاقتصاد العالمي، انظر: https://www.imf.org/ar/About/Factsheets/IMF-at-a-Glance

- يقوم الصندوق منذ عام 1989 بتقديم مساعدة فعالة لدول أوروبا الوسطى والشرقية ودول البلطيق وروسيا وغيرها من دول الاتحاد السوفيتي لتحويل اقتصاداتها من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق. وقد تعاون الصندوق مع تلك الدول لمساعدتها في تحقيق الاستقرار وإعادة هيكلة اقتصاداتها - بما في ذلك، على سبيل الإبانة مساعدتها في بناء الإطار القانوني والمؤسسي لنظام السوق ولتقديم التمويل الإضافي اللازم لدعم المراحل المبكرة من عملية التحول أنشأ الصندوق في عام 1993 التسهيل التمويلي لتحويل الأنظمة الاقتصادية "Systemic Transformation Facility الذي أنتهى العمل به في عام 1995.

- واجهت المكسيك في الفترة (1994-1995) أزمة حادة عندما أدى حدوث تحويل في الشعور السائد بالأسواق إلى تدفق رؤوس أموال ضخمة إلى الخارج بشكل مفاجئ. وقد سارعت المكسيك باعتماد برنامج قوي للتصحيح والإصلاح أثبت نجاحه في نهاية المطاف. ودعماً لهذا البرنامج وافق الصندوق بسرعة على صرف أكبر قرض في تاريخه حتى الآن بما يعادل (17.8) مليار دولار. ودفع ذلك بالصندوق إلى إنشاء الاتفاقات الجديدة للإقراض (NAB) لضمان توفر أموال كافية للصندوق لمواجهة ما يقع من أزمات كبرى في المستقبل.

- اشترك صندوق النقد الدولي والبنك الدولي عام 1996 في إطلاق مبادرة الدول الفقيرة المثقلة بالديون المعروفة باسم مبادرة "هيبيك" بقصد تخفيض الدين الخارجي للدول الأفقر في العالم إلى مستويات يمكن تحملها خلال فترة زمنية قصيرة نسبياً. وتم تعزيز هذه المبادرة في عام 1999 لإتاحة تخفيف أسرع وأعمق وأوسع نطاقاً لأعباء الديون. وفي ذات الوقت بدل الصندوق تسهيله الميسر الذي كان يطلق عليه اسم التسهيل التمويلي المعزز للتصحيح الهيكلي بتسهيل النمو والحد من الفقر، الذي يولي اهتماماً أوضح إلى جهود الحد من الفقر.

- قدم الصندوق خلال الأزمة الآسيوية (1997-1998) قروضاً ضخمة بدرجة استثنائية - وصل مجموعها إلى (36) مليار دولار - إلى إندونيسيا وكوريا الجنوبية وتايلند لدعم سياسات تحقيق الاستقرار والإصلاحات الهيكلية فيها. وأنشأ الصندوق تسهيل الاحتياطي التكميلي في عام 1997 خصيصاً لمساعدة الدول في مواجهة احتياجاتها الكبيرة للتمويل قصير الأجل الناجمة عن فقدان ثقة السوق على نحو مفاجئ كما يتبين من تدفقات رؤوس الأموال إلى الخارج.

- أنشأ صندوق النقد الدولي عام 1999 أداة جديدة لمنع وقوع الأزمات هي خطوط الائتمان الطارئ Contingent Credit Line وتتوفر للدول التي تطبق سياسات اقتصادية قوية.

- اختتم المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي في نوفمبر 2000 مراجعة شاملة لتسهيلات الصندوق المالية بهدف تقييم ما إذا كانت أساليب تقديم المساعدة المالية إلى الدول الأعضاء بحاجة إلى تعديل وأسفر هذا الجهد عن ترشيد ملموس للأساليب المتبعة من خلال إلغاء أربعة تسهيلات. وتم تنفيذ عدد من

التغييرات المهمة الأخرى التي من شأنها إتاحة دور أكثر فاعلية لتسهيلات الصندوق في دعم جهود الأعضاء الهادفة إلى منع وقوع الأزمات وحلها وللمساعدة في ضمان استخدام موارد الصندوق على نحو أكثر كفاءة.

- يجري الصندوق مراجعة عامة دورية للحصص. وقد اختتمت المراجعة الرابعة عشرة في 2010 ودخلت حيز التنفيذ في 2016. وبموجبها تضاعفت موارد الصندوق المستمدة من الحصص إلى 477 مليار وحدة حقوق سحب خاصة (حوالي 687 مليار دولار أمريكي). أما المراجعة الخامسة عشرة فقد اختتمت عام 2020 دون زيادة في الحصص.

- بالإضافة إلى الموارد المستمدة من حصص العضوية، توجد موارد تكميلية تتيحها الترتيبات الائتمانية بين الصندوق ومجموعة من الأعضاء والمؤسسات. وتسمى هذه الترتيبات "الاتفاقات الجديدة للاقتراض (NAB)، وهي تمثل أهم مصدر تمويلي مساند لحصص العضوية. وفي 16 يناير 2020، وافق المجلس التنفيذي على تعديل هذه الاتفاقات، بما في ذلك مضاعفة حجمها إلى 365 مليار وحدة حقوق سحب خاصة (526 مليار دولار أمريكي)، لفترة جديدة تبدأ في 2021 وتنتهي في 2025. وقد دخل هذا الإصلاح حيز التنفيذ في الأول من يناير 2021.

- حدثت زيادة كبيرة في موارد الإقراض المتاحة للبلدان منخفضة الدخل (LICs) في عام 2009 ثم في تاريخ أقرب اعتباراً من مارس 2020 استجابة للطلب غير المسبوق على التمويل الميسر من جراء جائحة "كوفيد - 19، وتمت مضاعفة متوسط حدود الاستفادة من الموارد بموجب تسهيلات الإقراض الميسرة في عام 2009، ثم خضعت للمراجعة والزيادة في 2016، عندما استوفيت شروط الفعالية المدرجة في المراجعة الرابعة عشرة، كما زادت مرة أخرى بنسبة الثلث في 2019 لتجنب تراجعها والحفاظ على المساهمة التمويلية المحتملة لبرامج الصندوق. وتمت زيادة حدود الاستفادة السنوية من خلال "الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر" (PRGT) بصفة مؤقتة استجابة لجائحة "كوفيد - 19 حتى 6 إبريل 2021.

- تم من تطبيق أسعار الفائدة الصفرية على القروض الميسرة حتى نهاية يونيو 2021، مع إبقاء سعر الفائدة على التمويل الطارئ ثابتاً بشكل دائم عند مستوى الصفر. وتم تعديل الصندوق الاستئماني لاحتواء الكوارث وتخفيف أعباء الديون (CCRT) لتقديم مساعدات تخفف أعباء مدفوعات خدمة الديون للبلدان الأعضاء الأفقر والأضعف اقتصادياً. وأخيراً، تم تأمين موارد إضافية فعلية ومتعهد بها لغرض الإقراض بقيمة 16.9 مليار وحدة حقوق سحب خاصة استجابة للطلب الكبير على التمويل الميسر من جراء جائحة "كوفيد -19" وما ترتب عليها من صدمات اقتصادية. ومع الموارد المتاحة من قبل، يتوقع أن تغطي موارد

الإقراض المودعة في "الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر الالتزامات التي تم التعهد بها في ظل السياسات الحالية حتى عام 2024[30].

البنك الدولي للإنشاء والتعمير International Bank for Reconstruction

يعد البنك الدولي المؤسسة الاقتصادية العالمية المسئولة عن إدارة النظام المالي الدولي والاهتمام بتطبيق السياسات الاقتصادية الكلية الكفيلة لتحقيق التنمية الاقتصادية في الدول الأعضاء، ولذلك فإن مسؤوليته تنص أساساً على سياسات التنمية والاستثمارات وسياسات الإصلاح الهيكلي وتخصيص الموارد في القطاعين العام والخاص، علاوة على اهتمامه بشكل رئيسي بالجدارة الائتمانية لأنه يعتمد في تمويله على الاقتراض من أسواق المال[31].

لذلك فهو عكس صندوق النقد الدولي، وإن كان يكمل مهام الأول، حيث يركز البنك الدولي على الأجل الطويل، غير أنه يشترط بالنسبة لعمليات التكييف الهيكلي أن يسبق ذلك مرحلة التثبيت التي تعد الشغل الشاغل للصندوق، إي تخفيض معدل التضخم وتقليل عجز الموازنة العامة، وتصحيح سعر الصرف بوصفها شروط أولية حتى تنجح سياسات التكييف الهيكلي في الآمدين المتوسط والطويل، ومن هنا تتضح العلاقة الوثيقة بين صندوق النقد والبنك الدوليين، حيث يعمد البنك الدولي إلى التشاور مع الصندوق في صياغة برامج التنمية، ومع تأصل بعض المشكلات الاقتصادية وخروجها من الحالة المؤقتة إلى الحالة الدائمة سوف يزداد التنسيق بين الصندوق والبنك نجد أنه من المتوقع إن تزداد الصلة بين الصندوق والبنك بشكل أكبر في المستقبل ذلك أنهما في الأساس ينطلقان من إيديولوجية واحدة ويشكلان أدوات مهمة لتطبيق مبادئ النظام الاقتصادي الدولي القائم[32].

وغني عن البيان فإن عملية إعادة البناء الداخلي والتنمية باتت مسئولية البنك الدولي. أن الغرض الأساسي من نشاط البنك الدولي هو دفع النمو الاقتصادي والازدهار بتوفير الأموال للاستثمار في مشروعات تساعد على رفع الإنتاجية والعائد. ولدفع الدول النامية نحو الدعم الذاتي للنمو الاقتصادي فإن البنك الدولي يوفر المساعدة المالية والفنية للتوسع في الأسواق وإنشاء البنية التحتية وخلق إطار للعمل المؤسسي موجه نحو النمو.

---

[30] رواء زكي الطويل، الأمن الدولي واستراتيجيات التغيير والإصلاح، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص 57-58.

[31] سمير أمين، مؤسسات بريتون وودز خمسون عاماً بعد إنشائها، مجلة بحوث اقتصادية عربية الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، العدد (4) القاهرة، 1995، ص 7-8.

[32] للمزيد من التفاصيل حول علاقة البنك الدولي مع صندوق النقد الدولي، ينظر: عز الدين صالحاني، صندوق النقد الدولي والمساهمة السعودية، معهد الإنماء العربي، بيروت. 1983، ص 57.

وعبر السنين، تغير إطار العمل المؤسسي للبنك الدولي يوفر المساعدة نفسه. ففي البداية، كان كل إقراض البنك الدولي يسير في قنوات البنك الدولي لإعادة البناء والتنمية، وهو فرع البنك الدولي الذي أسس في أعقاب "بريتون وودز". وفي ذلك الوقت كان شاغله الأساسي هو إعادة بناء الاقتصادات التي مزقتها الحرب الكونية الثانية. إن هيكل إقراض البنك الدولي لإعادة البناء والتنمية كان ثابتاً منذ الأربعينات برغم أن طبيعة المشروعات التي يدعمها كانت قد تغيرت. فالقروض أصبحت تقدم بشروط تجارية للحكومات المقترضة، أو للشركات الخاصة التي حصلت على ضمانات حكومية[33].

وبسبب النجاح المذهل لخطة "مارشال"، فإن إعادة بناء أوروبا كانت قد تمت وبات شيئاً مسلم به في خمسينات القرن الماضي، في الوقت الذي حول فيه البنك الدولي اهتمامه نحو الاستثمار في الاقتصادات الأفقر. إن إنشاء المؤسسة الدولية للتنمية في عام 1960 جاء لتوسيع نطاق مساعدة البنك الدولي للدول الأكثر فقراً في العالم من خلال تقديم قروض بدون فوائد وتستهدف المؤسسة أيضاً تخفيض عدم المساواة فيما بين الدول وداخلها على حد سواء عن طريق إتاحة الفرصة لمزيد من الأشخاص للمشاركة في الاقتصاد، والحد من تزايد أعداد الفقراء، وتعزيز الحصول الأكثر إنصافاً على الفرص التي يخلقها النمو الاقتصادي، وهذا يتماشى مع الهدف العاشر من أجندة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة 2030 والذي يؤكد على "الحد من عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها[34].

الفقرة الثانية: الدبلوماسية الاقتصادية في إطار منظمة التجارة العالمية

تعد منظمة التجارة العالمية أحد أدوات الدبلوماسية التجارية المتعددة الأطراف المهمة. فعلى الرغم من أن تاريخ تأسيس منظمة التجارة العالمية الموثق في عام 1996 عقب الانتهاء من جولة أورغواي ليؤذن ببداية مرحلة جديدة للاقتصاد العالمي تتسم أحدث برفض أي حاجز أمام التبادل التجاري العالمي يشير إلى أن هذه المنظمة هي منظمة عالمية من حيث التأسيس إلا إن المهتمين والمختصين بشؤون هذه المنظمة لا ينطلقون من هذا التاريخ بل يجدون فيه أنه نهاية لمسيرة طويلة تمتد منذ العام 1948 وهو تاريخ تأسيس الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (GATT) وهي المرحلة التي واكبت ولادة النظام الاقتصادي العالمي الجديد الذي أعقب الحرب العالمية الثانية والذي نظمته اتفاقية برتن وودز (1944) والذي شهد في الوقت نفسه انبثاق صندوق النقد الدولي والبنك الدولي, أي أن اتفاقية التجارة العالمية توافقت من حيث الهدف والتوقيت مع منظمات "برتن وودز " وإن كانت لم تصل بعد إلى شكل المنظمة من حيث المستوى المؤسسي

[33] ميشيل تودارو، التنمية الاقتصادية، تعريب ومراجعة محمود حسن حسني ومحمود حامد محمود، دار المريخ للنشر، الرياض، 2006، ص 649- 650.

[34] نوزاد عبد الرحمن الهيتي، التعاون الإنمائي الدولي: الإطار العام والتطبيقات، دار آمنه للنشر والتوزيع، عمان، 2020، ص 70.

واكتفت بالاتفاقيات المتولدة عن المفاوضات المستمرة التي أودت بالنهائية بالوصول بهذه الاتفاقية إلى المرحلة المؤسسية فكانت منظمة التجارة العالمية[35].

وتعد الجولات التفاوضية أداة العمل وفق اتفاقيات الجات الأصلية وتقوم على دخول الدول الأطراف وليس الأعضاء باعتبار الجات في ذلك الوقت مجرد اتفاقية وليس منظمة - في جولات تفاوضية حول سياسات التجارة العالمية التي تتيح تحريرها وبشكل رئيس خفض التعرفة الجمركية ورفع القيود غير الجمركية على تجارة البضائع.

واستندت منظمة التجارة العالمية في خلفية التأسيس على اتفاقيات تسعى لتحقيق مزيد من الحرية في التجارة الدولية وفق مبادئ ونظام الفكر الكلاسيكي في المزايا النسبية ومنهج المرونات في تحليل استجابات عناصر التجارة الخارجية وهي اليوم تسعى لتقديم نموذج جديد في تحليل التجارة الدولية وبيان أسباب نموها من خلال عملية تفكيك الإنتاج الصناعي دولياً وفق أسلوب التخصص العمودي (Vertical specialization) والذي يعني التوسع في تجارة الأجزاء والمدخلات والمستلزمات بدل من السلع الكاملة وبهذا يتم استبدال التخصص العمودي بدل التخصص الأفقي (Horizontal specialization) الذي يستند على تجارة السلع التامة الصنع وبهذا تصبح النظريات المستندة إلى الميزة النسبية بين الدول غير قادرة على تفسير تدفق التجارة الدولية وتبرز توجهات جديدة في التخصص وتقسيم العمل الدولي بين الأمم, ولعل الاقتصادي العربي عمرو محي الدين) من أوائل من اهتم بهذه التغييرات على صعيد الوطن العربي وأطلق عليها ظاهرة اندماج وتكامل هيكل التجارة العالمية وتفكك هيكل الإنتاج الصناعي وعدها من أبرز مظاهر عولمة النشاط الإنتاجي[36].

وبعدها تطرح المنظمة الميزة التنافسية بدل من الميزة النسبية كمعيار التقييم أداء الأعضاء وفاعليتهم في المنظمة[37]، أي مع ديناميكية النظام الرأسمالي وتنظيراته المتجددة تتجدد آليات منظماته الدولية وبرامجه الفنية.

أن فهم خلفية التأسيس والأساس النظري لمنظمة التجارة العالمية مهم جداً عند التفكير في وضع استراتيجية عمل للتعامل مع هذه المنظمة ويسهل الطريق لفهم مبررات ودواعي هذا الانتماء وتفعيله. وقبل أن نجيب على الأسباب التي تستدعي السعي نحو تحقيق العضوية في المنظمة لابد من التعرف على الأهداف والمزايا التي يمكن التمتع بمزاياها عند الانضمام إلى هذه المنظمة، وقد تكون الأهداف المعلنة للمنظمة إجابة

[35] منجد الخشالي ونوزاد الهيتي، مقدمة في المنظمات الاقتصادية الدولية، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2016، ص 49.

[36] عمرو محي الدين، العولمة والتغييرات الجوهرية في بنية الاقتصاد العالمي، سلسلة رسائل البنك، بنك الكويت الصناعي، الكويت، 2002.

[37] انظر "مجموعة باحثين القدرة التنافسية لاقتصاديات الدول العربية في الأسواق العالمية" صندوق النقد العربي، تحرير علي صادق معهد السياسات الاقتصادية، أبو ظبي، 1999.

كافية لتبرير هذا الانتماء أو اتساع عدد الأعضاء أو المراقبين أو طالبي العضوية مصدر تبرير لدواعي الانتماء[38].

كل هذا ممكن وواقعي على اعتبار أن هذه المنظمة تسعى لبناء نظام تجاري عالمي يحقق المزايا التالية:

- يدعم السلام ويعززه.
- تجري معالجة النزاعات بطريقة بناءة.
- يؤدي إرساء الأسس على جعل الحياة أيسر للجميع.
- يخفض نظام التجارة الأكثر تحرراً تكاليف الحياة.
- يوسع نظام التجارة الأكثر تحرراً من نطاق الخيارات في المنتجات ونوعياتها.
- تزيد التجارة من الدخل.
- تحفز التجارة الحرة من النمو الاقتصادي.
- يجعل وجود قواعد وأسس للتجارة الحياة أجدى وأنفع.
- تزيد التجارة الحرة من الدخل.
- يحمي نظام التجارة الحرة الحكومات من وجود التحزب والتجمعات.
- يساعد نظام التجارة الحرة على وجود حكومات قوية[39].

ويبلغ عدد الدول الأعضاء بمنظمة التجارة العالمية حتى نهاية عام 2022 نحو (164) دولة من مختلف قارات العالم، وكذلك توجد (25) دولة بصفة عضو مراقب. ويبلغ عدد الدول العربية الأعضاء في منظمة التجارة العالمية (12) دولة في حين تتمتع تسع دول عربية بصفة مراقب.

وتجدر الإشارة إلى أن اتفاقية إنشاء منظمة التجارة العالمية والمكونة من (16) مادة نصت على مختلف الجوانب والقضايا التي تحكم عمل المنظمة بوصفها الإطار المتعدد الأطراف لتسيير العلاقات التجارية بين أعضائها طبقاً للاتفاقيات ومذكرات التفاهم التي تم إنجازها، وقد حددت المادة الثالثة من مواد الاتفاقية مهام منظمة التجارة العالمية بما يلي[40]:

---

[38] للمزيد من التفاصيل حول نشأة وتطور ومجالات عمل منظمة التجارة العالمية انظر الموقع التالي : www.wto.org

[39] للمزيد من التفاصيل انظر: أسامة عبد المجيد العاني: منظمة التجارة العالمية وأثرها على اقتصاديات الدول العربية. شؤون عربية، العدد (97) مارس، القاهرة، 1999.

[40] صالح صالحي، دور المنظمات الدولية في إدارة التحولات الاقتصادية العالمية، الطبعة الأولى، دار الوفاء، المنصورة، 2004، ص 32.

- تسهيل تنفيذ وإدارة الاتفاقيات المتعددة الأطراف، وإدارة الاتفاقيات الجماعية وهي تلك التي تلزم الأطراف التي وافقت عليها فقط.

- تنظيم وإدارة المفاوضات بين الدول الأعضاء المتعلقة بموضوع العلاقات التجارية المتعددة الأطراف في المسائل المتعلقة أو المتفق عليها، علاوة عن الشروع في جولات أخرى للمفاوضات لتحقيق المزيد من التحرير في التجارة الدولية.

- الإشراف على جهاز فصل المنازعات وتسوية الخلافات التجارية التي تنشأ بين الدول الأعضاء أثناء تنفيذ الاتفاقيات التجارية ومذكرات التفاهم وتجسيد القرارات المتخذة من قبل المنظمة.

- مراقبة السياسات التجارية ومتابعتها وتوجيهها بما يتفق مع القواعد والضوابط المتفق عليها.

- التعاون والتنسيق مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والمؤسسات المرتبطة بهما من أجل المزيد من التنسيق والتوجيه للسياسات الاقتصادية على الصعيد الدولي.

الفقرة الثالثة: الدبلوماسية الاقتصادية في إطار منظمة الأقطار المصدرة للنفط "أوبك"

تعد منظمة أوبك أحد أهم أدوات الدبلوماسية الاقتصادية في مجال الطاقة وتحديداً النفط، وساهمت طيلة ستة عقود من تأسيسها في تأمين الاستقرار في أسواق النفط العالمية. وجاء تأسيس منظمة الدول المصدرة للنفط "أوبك" نتيجة لضعف الرؤية التي أبدها قادة شركات النفط الدولية، فقد كانت الاتفاقية التي تم التوصل إليها في بغداد في سبتمبر 1960 بين العراق وإيران والكويت، والسعودية وفنزويلا، بالإضافة إلى دولة قطر بصفة مراقب رد فعل مباشر لخفض شركات النفط الدولية أسعار النفط من طرف واحد، ففي بداية عام 1959 قامت شركة البترول البريطانية (BP) بخفض أسعارها للنفط من جانب واحد، الأمر الذي أطلق وابلاً من الشكاوى من الدول المصدرة للنفط[41].

ومن الواضح أن الدرس لم يستفد منه بالصورة المناسبة لأن شركة "ستاندرد أويل" بولاية نيوجرسي الأمريكية قامت في 9 أغسطس 1960، دون إنذار مباشر للدول المصدرة بخفض كبير في أسعارها المعلنة لنفط الشرق الأوسط الخام، بنسبة (7%)، وتبعتها في ذلك شركات النفط الأخرى، وإن كان من دون إبداء أي تحمس لذلك، ليتبين بعد ذلك أن قرارها كان تحركاً مشؤوماً. تلك هي الظروف التي قادت الدول المنتجة للنفط مباشرة إلى تأسيس "أوبك"، وهدفها الأساسي الدفاع عن سعر النفط، ودعا الأعضاء المؤسسون إلى

[41] نواف الرومي، تحديد أسعار النفط الخام العربي في الأسواق العالمية، دار الرشيد للطباعة والنشر، بغداد، 1982.

وضع نظام ينظم الإنتاج، والتزموا بالتماسك والتعاضد إذا سعت شركات النفط لفرض عقوبات على أي دولة منهم، وتعاهدوا على ضمان استقرار الأسعار، والقضاء على التقلبات الضارة[42].

منظمة البلدان المصدرة للنفط "أوبك" هي منظمة حكومية دولية دائمة، تم إنشاؤها في مؤتمر بغداد في 10-14 سبتمبر 1960، من قبل إيران والعراق والكويت والمملكة العربية السعودية وفنزويلا. انضم الأعضاء المؤسسون الخمسة فيما بعد: قطر (1961) - أنهت عضويتها في يناير 2019 إندونيسيا (1962) - علقت عضويتها في يناير 2009، وأعادت تنشيطها في يناير 2016، لكنها قررت تعليقها مرة أخرى في نوفمبر 2016؛ ليبيا (1962)؛ الإمارات العربية المتحدة (1967)؛ الجزائر (1969)؛ نيجيريا (1971) الإكوادور (1973) - علقت عضويتها في ديسمبر 1992، وأعادت تنشيطها في أكتوبر 2007، لكنها قررت سحب عضويتها اعتباراً من 1 يناير 2020 أنغولا (2007) الغابون (1975) - أنهت عضويتها في يناير 1995 لكنها انضمت مرة أخرى في يوليو 2016 غينيا الاستوائية (2017) والكونغو (2018). كان مقر أوبك" في جنيف سويسرا في السنوات الخمس الأولى من وجودها. ثم نقل هذا إلى فيينا النمسا، في الأول من سبتمبر 1961[43].

ويشير النظام الأساسي للأوبك الذي يعود تاريخه إلى عام 1961 تقوم المنظمة بإيجاد طرق ووسائل لضمان استمرار أسعار النفط في الأسواق الدولية، مع مراعاة الحد من التقلبات الضارة وغير الضرورية، كما ويتم بذل الاهتمام اللازم في كافة الأوقات بمصالح الدول المنتجة وضرورة ضمان دخل ثابت للدول المنتجة، وإمدادات نفطية اقتصادية وفاعلة ومنتظمة للدول المستهلكة، وعوائد رأس المال عادلة للجهات المستثمرة في صناعة النفط وتتمثل أهم الوظائف الرئيسة لمنظمة "الأوبك" بالآتي:

- تنسيق سياسات إنتاج الدول الأعضاء في أويك ومساعدتهم في تحقيق عائد معقول من استثماراتهم النفطية.
- عقد اجتماع دوري مرتين في السنة لوزراء النفط والطاقة للدول الأعضاء المراجعة سوق النفط الدولية وتوقعات المستقبل ووسائل الاستقرار في سوق النفط.
- اتخاذ القرارات حول مجاراة إنتاج النفط إلى مستوى الطلب المتوقع وتقديم الدعم الإداري والفني للدول الأعضاء، وإعداد نشرات البيانات والمعلومات والإخبار المتعلقة بنشاطات المنظمة.

وتجدر الإشارة إلى أنه تم تشكيل أوبك في وقت تحول في المشهد الاقتصادي والسياسي الدولي، مع إنهاء الاستعمار على نطاق واسع وولادة العديد من الدول. المستقلة الجديدة في العالم النامي سيطرت شركات

---

[42] لويس جيوستي، المحافظة على تماسك منظمة أوبك: مضامين التعاون بين الدول الأعضاء، السجل العلمي، لندوة، قطاع النفط والغاز في منطقة الخليج الإمكانيات والقيود، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 2007، ص 91.

[43] للمزيد من التفاصيل حول نشأة منظمة الأقطار المصدرة للنفط "أوبك"، ينظر:
https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A3%D9%88%D8%A8%D9%83

الشقيقات السبع "Soren Sisters" متعددة الجنسيات على سوق النفط الدولية وكانت منفصلة إلى حد كبير عن تلك الخاصة بالاتحاد السوفييتي السابق (FSU) والاقتصادات الأخرين التخطيط المركزي (CPEs).

طورت منظمة "أويل رؤيتها الجماعية وحددت أهدافها وأنشأت الأمانة العامة، أولاً في جنيف ثم في عام 1965 في فيينا واعتمد البيان التصريحي السياسة النفطية في الدول الأعضاء في عام 1968، والذي أكد على الحق غير القابل للتصرف الجميع البلدان في ممارسة السيادة الدائمة على مواردها الطبيعية لصالح تنميتها الوطنية. وارتفع عدد الدول الأعضاء بالمنظمة إلى عشرة دول بحلول عام 1969[44].

صعدت منظمة "أوبك" إلى الصدارة الدولية خلال عقد السبعينات من القرن الماضي، حيث سيطرت الدول الأعضاء فيها على صناعاتها البترولية المحلية وبدأت تلعب دوراً أكبر في أسواق النفط العالمية. كما شهد العقد العديد من الأحداث المؤثرة التي تسببت في ارتفاع حاد في تقلبات سوق النفط العالمية. وسعت منظمة "أوبك" ولايتها من خلال القمة الأولى لرؤساء الدول والحكومات في الجزائر العاصمة عام 1975، والتي تناولت محنة الدول الفقيرة ودعت إلى عهد جديد من التعاون في العلاقات الدولية، لصالح التنمية الاقتصادية العالمية والاستقرار. وقد أدى ذلك إلى إنشاء صندوق الأوبك للتنمية الدولية في عام 1976..

خاتمة

في الختام، يتضح أن التحالفات الدبلوماسية الاقتصادية الجماعية تمثل ركيزة أساسية في السياسة الخارجية لدولة قطر، إذ لم تعد الدبلوماسية تقتصر على البعد السياسي التقليدي، بل أصبحت أداة استراتيجية لتعزيز المصالح الاقتصادية وبناء شراكات طويلة الأمد. فقد اعتمدت قطر على تنويع تحالفاتها الإقليمية والدولية، وتفعيل حضورها في المنظمات الاقتصادية متعددة الأطراف، بما يسهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتعزيز مكانتها في النظام الدولي.

كما أظهرت التجربة القطرية أن الاستثمار في العلاقات الاقتصادية الجماعية يسهم في تقوية النفوذ السياسي، ويوفر هامشاً أوسع للحركة الدبلوماسية، خاصة في ظل التحولات المتسارعة التي يشهدها الاقتصاد العالمي. ومن خلال الجمع بين القوة الاقتصادية والمرونة الدبلوماسية، استطاعت قطر أن ترسخ نموذجاً يقوم على الانفتاح، والشراكة، وتبادل المصالح.

وعليه، فإن التحالفات الدبلوماسية الاقتصادية الجماعية ستظل خياراً استراتيجياً محورياً في توجهات السياسة الخارجية القطرية، لما توفره من فرص للتنمية المستدامة، وتعزيز الأمن الاقتصادي، ودعم الحضور الدولي للدولة في مختلف المحافل الإقليمية والعالمية.

[44] للمزيد من التفاصيل ينظر: https://www.opec.org/opec_web/en/about_us/24.htm

لائحة المراجع

- أمين، سمير. (1995). مؤسسات بريتون وودز خمسون عاماً بعد إنشائها. مجلة بحوث اقتصادية عربية،(4).
- الأمم المتحدة. (2015). تقرير الأهداف الإنمائية للألفية. نيويورك.
- الأمم المتحدة. (2020). تقرير أهداف التنمية المستدامة 2020. نيويورك.
- العاني، أسامة عبد المجيد. (1999، مارس). منظمة التجارة العالمية وأثرها على اقتصاديات الدول العربية. شؤون عربية، (97).
- العيساوي، عبد الكريم جابر. (2012). التمويل الدولي: مدخل حديث (الطبعة الأولى). دار صفاء للنشر والتوزيع.
- الخشالي، منجد، & الهيتي، نوزاد عبد الرحمن. (2016). مقدمة في المنظمات الاقتصادية الدولية. دار المناهج للنشر والتوزيع.
- الرومي، نواف. (1982). تحديد أسعار النفط الخام العربي في الأسواق العالمية. دار الرشيد للطباعة والنشر.
- الطويل، رواء زكي. (2012). الأمن الدولي واستراتيجيات التغيير والإصلاح. دار أسامة للنشر والتوزيع.
- القطاطشة، محمد حمد. (2013). النظام الاقتصادي السياسي الدولي (الطبعة الأولى). دار وائل للنشر.
- الهيتي، نوزاد عبد الرحمن. (2015، مارس). من القاموس السياسي: مجموعة الثمانية. مجلة الدبلوماسي،(13).
- الهيتي، نوزاد عبد الرحمن. (2020). التعاون الإنمائي الدولي: الإطار العام والتطبيقات. دار آمنة للنشر والتوزيع.
- الهيتي، نوزاد عبد الرحمن. (2020). التنويع الاقتصادي العالمي في ظل الاقتصاد المعولم.
- جيوستي، لويس. (2007). المحافظة على تماسك منظمة أوبك: مضامين التعاون بين الدول الأعضاء. في السجل العلمي لندوة قطاع النفط والغاز في منطقة الخليج: الإمكانيات والقيود. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.

- صادق، علي (محرر). (1999). القدرة التنافسية لاقتصاديات الدول العربية في الأسواق العالمية. صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية.
- صالحي، صالح. (2004). دور المنظمات الدولية في إدارة التحولات الاقتصادية العالمية (الطبعة الأولى). دار الوفاء.
- صالحاني، عز الدين. (1983). صندوق النقد الدولي والمساهمة السعودية. معهد الإنماء العربي.
- تودارو، ميشيل. (2006). التنمية الاقتصادية (تعريب ومراجعة: محمود حسن حسني، ومحمود حامد محمود). دار المريخ للنشر.
- محمد محمود، صدفة. (2021، سبتمبر). الصين تحاول جعل البريكس أداة لتعزيز طموحاتها للقيادة العالمية لتضم أعضاء جدد. مجلة آراء حول الخليج، (165).
- محيي الدين، عمرو. (2002). العولمة والتغييرات الجوهرية في بنية الاقتصاد العالمي. بنك الكويت الصناعي.
- وزارة المالية. (2020). تقرير مجموعة دول العشرين. مركز التواصل والمعرفة المالية.

- Hodgson, J. S., & Herander, M. G. (1983). International economic relations. Prentice-Hall.